القياس النحوي في كتاب اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: 616هـ

د. رحمة شـــــعبان نـــويّل*
قســـــم اللغة العربية، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية، ليبيا
البريد الالكتروني: rhmas300@gmal.com

Grammatical Measurement in Al-Akbari's book “Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa al-I'rab” (The Essence of the Reasons for Construction and Expression): 616 AH

Dr. Rahma Shaaban Noel*
Arabic Language Department, Faculty of Art**,** Al-Asmariya University, Libya

Abstract
This research studies grammatical analogy according to Al-Akbari (d. 616 AH) in his book Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa al-I‘rab, by clarifying the status of grammatical analogy in his work and its role in shaping grammatical rules. The research aims to identify the types of analogy, Al-Akbari’s method in employing analogy, and its application to issues of grammatical disagreement. The importance of the study lies in Al-Akbari’s position on analogy as one of the principles of grammar, in addition to its impact on formulating his grammatical views and preferences. It also highlights the significance of analogy in Al-Lubab and shows Al-Akbari’s role in linking analogy with reasoning. The research adopts the descriptive-analytical method and concludes with several findings, most notably: grammatical analogy constitutes the fundamental basis of Al-Akbari’s method in analysis and reasoning. He employed various forms of analogy, such as analogy of cause, similarity, and extension. At times, the analogy originated from Al-Akbari himself, while at other times he adopted it from the grammarians of Basra or Kufa. He might agree with an analogy or reject it, providing reasoning for his stance. Thus, it becomes evident that grammatical analogy for Al-Akbari was not merely a formal tool, but an analytical method he relied upon to explain structure and inflection, organize disputes, and establish grammatical rules.
Keywords: Grammatical analogy, Al-Lubab fi ‘Ilal al-Bina’ wa al-I‘rab, Al-Akbar.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC 4.0)

الملخـــــــص:

يتناول البحثُ دراســـــة القياس النحوي عند العُكبري (ت 616هـ) في كتابه: اللباب، وذلك ببيان مكانة القياس النحـــوي في كتابه، وأثره في توجيه القواعد، ويهدف البحث إلى معرفة أنواع القياس، ومنهجه في استخدام القياس وتطبيقه على مسائل الخلاف النحوي، وتكمن أهمية البحث في موقف العكبري من القياس باعتباره أحد أصول النحو، ومعرفة تأثير القياس في صياغة آرائه وترجيحاته النحوية، وإبراز أهمية القياس في كتاب اللباب، وتبيّن دور العكبري في ربط القياس بالتعليل، ويقتضي هذا البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وأسفر البحث عن عدة نتائج من بينها: أن القياس النحوي يشكل القاعدة الأساسية في منهج العكبري في التحليل والتعليل، ولقد مارس أنماطًا متعددة من القياس كقياس العلة، والشبه، والطرد، ويكون القياس أحيانا من العكبري، وأحيانا نقله عن نحاة البصرة أو الكوفة، وقد يوافق العكبري هذا القياس المنقول عن أحدهم وقد يرفضه معللا رفضه له، بهذا يتبين أن القياس النحوي عند العكبري لم يكن مجرد أداة شكلية، بل كان منهجًا تحليليًا اعتمد عليه في تفسير البنية والإعراب، وترتيب الخلافات، وتقرير القواعد.

الكلمات المفتاحية: القياس النحوي، اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري

المقدمـــــــة:

الحمدُ لله الذي فضّل هذه الأمة بلسانٍ عربي مبين، وجعل العربية وعاءً للقرآن الكريم، فحُفظتْ بقواعدها وأصولها، والصلاةُ والسلامُ على نبيّنا محمدٍ أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمّا بعد: فإنّ من أشرف علوم العربية أصول النحو؛ لاعتنائه بالأسس التي يقوم عليها التقعيد النحوي، ولكشفه عن مناهج النحاة في بناء القواعد واستنباط الأحكام، ومن أهمّ تلك الأصول: القياس، الذي يعد من أقوى الأدلة في بناء القاعدة عند النحويين، وقد اعتنى به النحاة منذ سيبويه ببيان حدّه وأقسامه وصوره وأركانه، والمطلع على كتب النحاة يرى أن له زخما واضحا في مؤلفاتهم.

وفي مقدمة أولئك النحاة الذين اعتنوا بالقياس عناية بارزة أبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، حيث تضمّن كتابه "اللباب في علل البناء والإعراب" عدة مباحث في أصول النحو، فشرح العلل، وبنى عليها القواعد، واستعمل القياس وسيلةً لبيان القاعدة وتقعيدها، والرد على المخالفين، فأضحى كتابه زاخرا بمنهجه الأصولي، لا سيما في

باب القياس الذي كثيرا ما يصرح به أو ينقله من نحاة البصرة أو الكوفة، ويكفي "اللباب" فضلاً أنّه جامع بين التعليل والتحقيق النحوي.

أسباب اختيار البحث:

1-التنقيب عن أصول النحو في كتاب : اللباب الذي كثيرًا ما يهتم به من جهة النحو لا من جهة أصوله.

2- بيان مكانة القياس النحوي في كتاب اللباب، وبيان أثره في توجيه القواعد.

3- الاهتمام بالدراسات الأصولية للنحو حتى توازن الدراسات النحوية والصرفية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في الأسئلة الآتية:

1-ما أنواع القياس عند العكبري في كتابه اللباب؟

2- ما منهجه في استخدام القياس وتطبيقه على مسائل الخلاف النحوي؟

أهداف البحث:

1-تصنيف القياس حسب نوعه بعد جمع نصوص العكبري المتعلقة بالقياس في اللباب.

2-بيان موقف العكبري من القياس باعتباره أحد أصول النحو.

3- معرفة تأثير القياس في صياغة آرائه وترجيحاته النحوية.

أهمية البحث:

1- يبرز البحث أهمية الأصول النحوية ولا سيما القياس في كتاب اللباب.

2- يبيّن دور العكبري في ربط القياس بالتعليل.

3-يُعد إضافة جديدة إلى مباحث أصول النحو، لاسيما فيما يتعلق بالقرن السابع الهجري.

الدّراسات السابقة:

انصبّ اهتمام الباحثين إلى جهود العكبري في الإعراب، وتوجيه القراءات، أو إلى بعض آرائه النحوية في سياق الخلاف بين البصريين والكوفيين. ولم أقف – فيما اطلعت عليه– على دراسة مستقلة تناولت القياس النحوي في "اللباب" من جهة كونه أصلاً من أصول النحو، الأمر الذي يبرز جدة هذا البحث، ومع ذلك هناك بعض الدراسات التي يمكن الاطلاع عليها منها:

ـ الأصول النحوية عند أبي البقاء العكبري (ت538هـ / 616م) في كتابيه : (التبيان في إعراب القرآن) و (إعراب الحديث الشريف): انتصار حسين عبد الهادي مصطفى، رسالة ماستر، إشراف: د. كمال جبري أمين عبهري، د. ناصر إبراهيم النعيمي، سنة (1431هـ / 2010م)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان ـ الأردن، كلية اللغة العربية.

منهج البحث

يقتضي هذا البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي، فالبحث اعتمد على جمع المواضع التي صرّح فيها العكبري بالقياس أو استعمله، ثم تصنيف هذه المواضع بحسب أنواع القياس النحوي، وتحليلها، وكشف منهج العكبري فيها، تحليلا مدعما بالأدلة، ومعتمدا على المصادر التي تفي بالدراسة والتحليل.

هيكل البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد، ثم تليهما أربعة مباحث، ثم خاتمة لخصت فيها البحث، وبينت ما فيه من جديد، مع بعض التوصيات، ثم قائمة للمصادر والمراجع التي استعنت بها في هذا البحث، وتفصيلها على النحو الآتي:

المقدمة: خصصتها للحديث عن قيمة الموضوع، وسبب اختياره، وإشكاليته، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وهيكله. ، والتمهيد: كان مدخلا في التعريف بالعكبري وكتابه "اللباب في علل البناء والإعراب"، ومفهوم القياس لغة واصطلاحا، وصور القياس وأنواعه وأقسامه وأركانه ، والمبحث الأول: قياس الشبه. والمبحث الثاني: قياس العلة. والمبحث الثالث: قياس الطرد. ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

التمهيد ـ التعريف بالعكبري:

هو محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، ويكنى بأبي البقاء، وأطلق عليه العكبري نسبة إلى (عكبرا) وهي قرية تبعد خمسة فراســـخ من بغداد[1]، واختلف في مولده والراجح أنه سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة (538) في بغداد[2]، وأقبل العكبري ـ وهو الضرير منذ الصغر- على طلب العلم، وملازمة أهله، معتمدا على السماع في التحصيل، فتنوعت معارفه، وكثر شيوخه، منهم: عبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب (ت: 567 هـ)، وطاهر بن محمد بن طاهر الهمذاني أبو زرعة (ت: 596هـ)[3]، وقرأ عليه كثير من التلاميذ، من أشهرهم: عبد الحميد بن هبة الله بن

محمد بن الحسين بن أبي الحديد شارح نهج البلاغة (ت: 655 هـ)، وياقوت بن عبد الله الرومي الحموي صاحب المعجمين: معجم الأدباء ومعجم البلدان، (ت: 636هـ)[4].

كان أبو البقاء إماماً في علوم القرآن، وفي الفقه، وفي اللغة، وفي النحو، وفي العروض، وفي الفرائض، وفي الحساب، وفي معرفة المذهب، وفي المسائل النظريات .... وله في كل هذه العلوم تصانيف كبار ومتوسطات وصغار[5].

قضى أبو البقاء ثمانية وسبعين عامًا في الدرس والتدريس والتأليف، ثم توفي سنة 616 هـ ، بعد أن أثرى المكتبة العربية بمؤلفات عدة أوصلها يعضهم إلى تسعة وخمسين مؤلفا، أكثرها في النحو، منها: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، واللباب في علل البناء والإعراب[6]، أما مذهبه النحوي فاختلف فيه، حيث ألحقه شوقي ضيف بالبغداديين[7]، وذهب الطنطاوي إلى أنه كوفي[8]، ومنهم من ذهب إلى أنه بصري وهو الرأي الراجح، فهو بصري مخلص لسيبويه في النحو إخلاصه لابن حنبل في الفقه[9].

التعريف بكتابه اللباب في علل البناء والإعراب:

نهج العكبري في كتابه اللباب نهجاً واضحا، فقد قسم كتابه أبواباً، وقسم الأبواب فصولاً، وأوصل بالفصول مسائل تكملها، أطال في أبواب، وأوجز في أخرى حسب ما اجتمع لديه من علل السابقين، أو ما استنبط من كلام العرب من مسوغات، يسوع بها البناء والإعراب، لا وفق ما وضع النحاة من أحكام، وقعدوا من قواعد، ويظهر هذا التفاوت أيضا في تقسيم الفصول، وقد يسمي أبو البقاء الفقرة من فقرات اللباب (مسألة)، فتجدها أحيانا مسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأحيانا تجدها حكما أو قاعدة، أو تعليقا على قاعدة، أو بعضاً من مبحث، ويمتاز العكبري بصوغه للحدود صياغة دقيقة، واعتنائه بمسائل الخلاف، وله طريقة دقيقة في عرض الخلاف ، تعتمد على الإيجاز ونصرة البصرة، فهو غالبا ما يبدأ المسألة بحكم قاطع ينطق به لسان بصري، وكثيرا ما يغفل حجج الكوفيين، وأمثلته تمتاز بالإيجاز والزهد ، وغزارة العلل وتنوعها[10].

القياس لغة :

التقدير، قاس الشيء: قدره، وقايست بين الشيئين: قادرت بينهما[11]، والمقايسة: المجاراة في القياس، واقتياس الشيء بغيره: قياسه به، والاقتياس: الاقتداء[12]، و"قست النعل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره"[13].

القياس اصطلاحا:

يرى الرماني أن القياس هو أن تجمع بين أول وثان يقتضي الأول، وصحة الأول تتوقف على صحة الثاني، وإذا فسد الثاني فسد الأول[14]، والقياس الصحيح هو أن تجمع بين شيئين في الحكم، كأن تجمع بين الفعل والاسم في الرفع بعامل الرفع[15]، وقدم الأنباري له تعريفات عدة، فقال: وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، ويعلق على هذه التعريفات بقوله: "وهذه الحدود كلها متقاربة"[16]، ولقد قدم تعريفا آخر في كتاب (الإغراب) مشابها لما قدمه من تعريفات، فقال: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن كل ذلك منقولا عنهم، وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولا عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب"[17]، وعند السيوطي هو "معظم أدلة النحو، والمعول في غالب مسائله عليه، كما قيل: إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[18].

ونلاحظ مما سبق تقارب المعنيين اللغويّ والاصطلاحي.

صور القياس:

1-حمل فرع على أصل: كإعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد في ذلك، كقولهم: قيم وديم في قيمة وديمة، وزوجة وثورة في زوج وثور.

2-حمل أصل على فرع: كإعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته كـ (قمت قياما) و(قاومت قواما).

3-حمل نظير على نظير: كمنع أفعل التفضيل رفعه للظاهر حملا على أفعل التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة.

4-حمل ضد على ضد: كالنصب بـ(لم) حملا على (لن).

وينبغي أن يسمى الأول والثالث: قياس المساوي، والثاني: قياس الأولى، والرابع: قياس الأدون[19].

أقسام القياس:

1-**قياس العلـــــة:** وهو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد.

2-**قياس الشـــبه:** وهو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه فكان معربا كالاسم.

3-**قياس الطـــــرد:** وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة[20].

شروط القياس:

1-ألا يكون المقيس عليه شاذاً[21].

2-أن يكون المقيس قد قيس على كلام العرب[22].

3-أن يكون الحكم قد ثبت استعماله عن العرب[23].

أركان القياس:

1-**الأصـــــل:** وهو المقيس عليه، ومن شرطه: ألا يكون شاذاً خارجاً عن سَنَنِ القياس، وليس من شرطه الكثرة؛ إذ قد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ولا يقاس على الكثير لمخالفته إياه، ويجوز تعدد الأصول المقيس عليها.

2-**الفـــــرع**: وهو المقيس، وهو من كلام العرب إذ القياس على كلامهم.

3-**الحكـــــم:** وهو ما يكتسبه الفرع من الأصل، ويقاس على حكم ثبت استعماله عن العرب، وعلى ما ثبت بالقياس والاستنباط، ويجوز القياس على أصل مختلف في حكمه عند إقامة الدليل، ويمنع عند عدمه.

4-**العلة** : الجامعة بين الأصل والفرع[24].

المبحث الأول ــ قياس العلة

1-حذف أول الساكنين (ياء المنقوص) من قاض قياسا على حذف الساكن الأول من الفعل المعتل المجـــزوم (لم يكن، ولم يبع): يرى العكبري أن ياء المنقوص تحذف ياؤه إن كان منصرفا ويبقى التنوين؛ لسكونهما وتعذر الجمع بينهما، ولم يحرك الياء والتنوين للثقل، وعلل لأولوية حذف الياء بعدة علل: وجود دليل على حذف الياء وهو كسر ما قبلها، وكذلك حذف التوين يخل بالمعنى الذي جاء من أجله، وقياسية حذف أول الساكنين في كلمة واحدة، وذلك قياسا على حذف أول الساكنين من (لم يبع ولم يكن) خصوصا أن الياء من الحروف المعتلة، بينما النون من الحروف الصحيحة[25].

هنا استخدم العكبري القياس ونوعه **قياس العلة**، فالقياس هنا ليس لمجرد الطرد أو المشابهة، بل مبني على علة نحوية واضحة وهي حذف أول الساكنين عندما يكونان في كلمة واحدة، كما حذفت من: لم يكن ولم يبع، ثم قاس عليها حذف ياء المنقوص

المنصرف، فالعلة هنا هي اجتماع الساكنين وتعذر النطق بهما، والأرجح حذف الياء لأنه معتل، فقد اعتمد العكبري في بناء الحكم على علة صوتية واضحة، وهي وجود الحاجز بين الساكنين، وهذا يبطل موجب الحذف، ويُبقي الياء على الأصل.

2ـ إعمال الفعل الثاني أولـــى في باب التنازع، قياسا على قَوْلِهِم: خشَّنت بصدره وَصدر زيد، بحرِّ الْمَعْطُوف، وَكَذَلك قَوْلهم: مَرَرْت ومرَّ بِي زيد، أَكثر من قَوْلهم مر بِي ومررت بزيد: نقل العكبري الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة حول الأولى بالعمل في باب التنازع الفعل الأول أو الثاني، وكان رأي البصرين الأولى إعمال الثاني، والكوفة إعمال الأول، واستدل البصريون على إعمال الثاني لقرب الثاني من الاسم، وعدم تغييره للمعنى بالقياس وذلك قياسا على قَوْلِهِم خشَّنت بصدره وَصدر زيد، بحرِّ الْمَعْطُوف وَكَذَا قَوْلهم: مَرَرْت ومرَّ بِي زيد، أَكثر من قَوْلهم: مر بِي ومررت، وعلّل لذلك بعدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، فالعامل كالعلة العقلية، واحتجَّ الْآخرُونَ بِأَبْيَات عمل فِيهَا الأوَّل وَلَيْسَ فِيهَا حجَّة على الأوْلى بل الْجَوَاز[26]. ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن نحاة البصرة، ونوع القياس هنا **قياس العلة**، فقد بنى العكبري ـــ اعتمادا على رأي البصريين ـــ ترجيحه لإعمال الفعل الثاني على علل نحوية واضحة مؤثرة، ولم يعتمد على مجرد المشابهة أو الاطراد، ومن هذه العلل: عدم جواز الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، وهذه علة صريحة تؤثر في الحكم، وليست مجرد قياس على صورة مطردة، أو مشابهة شكلية؛ لذلك فهو قياس علة.

3ـ ضعف قيـــاس(لعلي) على (ليتي): أوضح العكبري أن هناك اختلاف بين (لعلي وليتي)، فالأكثر والأغلب مجيء (لعلي) بدون نون، وعلّل لذلك بشبه اللام للنون؛ ولثقل اجتماع النونات، ثقل دخول النون على اللام المشددة، والأكثر والأغلب مجيء(ليتني) بالنون، أما (ليتي) بدون نون فضعيف في القياس قليل في الاستعمال، وعلّل لذلك بأن عند حذف النون ستتوالى الياء وكسرة التاء والياء بعدها وهذه كلها مستثقلة[27]. وقد استخدم العكبري القياس هنا ونوعه قياس العلة، حيث أرجع ضعف صيغة (ليتي) في القياس **لعلة** صوتية صرفية وهي عند حذف النون تتوالي الحروف المستثقلة (الياء، كسرة التاء، والياء بعدها)، وكذلك أرجع كثرة مجيء (لعلّي) بغير "نون" لشبه اللام للنون وذلك يحدث ثقل باجتماع النونات، فالحكم هنا مبني على **علة** ظاهرة مؤثرة في النطق والوزن، ولم يبن على مشابهة ولا على مجرد اطراد.

4- تعريف العدد المضاف يكون بإدخال أداة التعريف على الاسم الثاني ليتعرف به الأول نحـــــو: ثلاثة الرجال، قياسا على غلام الرجل: ذكر العكبري أن القياس في تعريف العدد المضاف أن تدخل أداة التعريف على المضاف إليه فيتعرف المضاف، مثل: ثلاثة الرجال، ومائة الدرهم، كقولهم: غلام الرجل، ولا يجوز إدخال أداة التعريف على المضاف مثل: (الخمسة دراهم) وعلّل لذلك بأن الإضافة للتخصيص، وتخصيص الأول باللام يغنيه عن الإضافة، وبيّن أنه قد جاء شيء على خلاف ذلك، وعدّه شاذا عن القياس والاستعمال[28]. واستخدم العكبري هنا القياس ونوعه قياس العلّة؛ لأن القاعدة تتعلق بعلة نحوية وهي التخصيص بالإضافة، التي هي المبرر لوجود الإضافة لتعريف العدد، وهذا قياس على القاعدة النحوية العامة، وأي مخالفة لها تعتبر شذوذًا لا يجوز إلحاقه بالأصل ولا يُحتج به قياسيًا، فالحكم هنا مبني على علة ظاهرة مؤثرة في النطق والوزن، ولم يبن على مشابهة، ولا على مجرد اطراد.

5-الاسم الثلاثـــــي ساكن الوســـــط الأجود صرفه، قياسا على خفته من ناحية عدد الحروف والحركة: ذكر العكبري الخلاف بين البصرة والأخفش في الاسم الثلاثي المعرفة ساكن الوسط نحو (هند ودعد) فيرى البصريون ماعدا الأخفش أنه منصرف، وذهب الأخفش إلى أنه ممنوع من الصرف، واعتمد البصريين فيما ذهبوا إليه على القياس كونه أخف الأسماء، حيث إنه أقل الأصول من حيث عدد الحروف، وأقلها حركة، فعادلت خفة الاسمين أحد سببي المنع من الصرف؛ ولذلك صرف[29]. ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن نحاة البصرة، ونوعه قياس العلة، وكان مستند العكبري والبصريون علة صوتية تركيبية، وهي خفّة الاسم، من حيث عدد الحروف والحركات، وقيس أثرها في تخفيف المانع، كقياسهم الفعل الخفيف على الفعل الثقيل في أبواب أخرى، والعلة هنا استنبطت من بنية الاسم وموقعه من القواعد الصرفية والنحوية، فعلّلوا الحكم الذي هو الصرف بوجود العلة الجامعة التي هي الخفة، وجعلوها معادلة لأحد السببين المانعين من الصرف، فالحكم هنا مبني على علة ظاهرة مؤثرة في النطق والوزن، وهذه علة صريحة تؤثر في الحكم، ولم يبن على مجرد قياس على صورة مطردة، أو مشابهة شكلية؛ لذلك فهو قياس علة.

6-أخر جمع آخر وأخرى، الأصل: الآخـــــر والأخرى بأل، قياسا على الفضلى والوسطى، في لزوم الألف واللام، ثم عدلت عن هذا القياس فصارت أخر، وأخرى.

من الممنوع من الصرف كلمة أُخَر جمع آخر وَأُخْرَى للعدل وَالْوَصْفية، وهناك وجهان في معنى عدـــه:

أحدُها: أنَّ أصلُ أخر أَن يُقَال: آخر من كَذَا، أَي: أشدّ تأخّراً مِنْهُ، فهي للمفاضلة، ثُمَّ عُدِل عَن (مِنْ) وَاسْتعْمل اسْتِعْمَال الْأَسْمَاء وَالصِّفَات الَّتِي لغير المفاضلة، نَحْو: أَبيض وأسود.

وَالثَّانِـــي: أنَّ اسْتِعْمَاله بِالْألف وَاللَّام، كالْوُسْطَى والفضلى، والوُسَط والفُضَل، هو القياس، ثم عدل عَن الْألف وَاللَّام[30].

استخدم العكبري القياس هنا ونوعه قياس العلة؛ لأن العكبري لم يكتفِ بمجرد التشبيه، بل اعتمد على علة تركيبية دلالية وهي أن "الأصل في هذا الباب اقتران الصفة بـ(أل) وهو القياس". فالعدول عن الألف واللام مع الوصف علة من علل منع الصرف، فلذلك حُكم على أخرى، وأُخر بالمنع قياسًا على هذا الأصل.

المبحث الثانـــي ـ قياس الشبه

1- جواز تقديم الخبر على المبتدأ قياسا على تقديم الفعل، وتقديم المفعول، وتقديم خبر كان، وخبر إن : نقل العكبري لنا الخلاف بين نحاة الكوفة والبصرة، حيث أجاز البصريون تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة، ومنع ذلك الكوفيون، واستدل البصريون على ما ذهبوا إليه بالقياس وذلك لشبه الخبر للفعل، إذ كل منهما مسند، والفعل يتقدم ويتأخر على مفعوله، ولشبه الخبر للمفعول، إذ أنه يصبح مفعولا في قولنا: ظننت زيدا قائما، والمفعول يجوز تقديمه، وكذلك خبر كان، وخبر إن كان ظرفا، وعلّل الكوفيون منعهم لتقديمه بأن في تقديمه إضمار قبل الذكر، وردّ البصريون على ذلك بأنه مؤخر تقديرا كقولهم. (في بيته يؤتى الحكم) وضرب غلامه زيد، لأن النية به التأخير[31]. ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن رأي نحاة البصرة، ونوع القياس هنا قياس الشبه، حيث شُبّه الخبر في جواز تقديمه على المبتدأ بالفعل في جواز التقديم والتأخير، وبالمفعول به حيث إن الخبر قد يصير مفعولا عند دخول ظن وأخواتها عليه، وهذا القياس بني على المشابهة، وتقارب الصفات والخصائص بين المقيس والمقيس عليه، في السياق التركيبي والوظيفة النحوية، ولم يبن على علة مؤثرة عامة كما هو الحال في قياس العلة، ولا على قاعدة مطردة كما في قياس الطرد.

2-إهمال (ما) عند تميم لعدم اختصاصها قياسا على حرف الاستفهام والعطف وغيرهما، وإعمالها عند الحجاز قياسا على (ليس): بيّن العكبري أن القياس ألا تعمل ما التميمية؛ لعدم اختصاصها، وشبهها بحرف العطف والاستفهام في عدم الاختصاص، وبيّن أن القياس أن تعمل ما الحجازية تشبيها لها بـ(ليس)، ووجه الشبه بينهما النفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في خبرها[32]. استخدم العكبري القياس ونوعه قياس الشبه، فقاس "ما" الحجازية في الإعمال على "ليس" من جهة التشابه بينهما في الصفات النحوية، فذكر أربعة أوجه للشبه: كون كل منهما للنفي، ونفي ما في الحال، ودخولها على المبتدأ والخبر، ودخول الباء في الخبر، وكذلك قياس "ما" التميمية في عدم الإعمال على حرف العطف والاستفهام من جهة التشابه بينمها في عدم الاختصاص، وكلا القياسين قائم على تشابه الصفات والوظائف، ولم يقم على علة سببية مؤثرة، ولا على مجرد اطراد صورة، لذلك فهو قياس شبه.

2-حمل (لا) قياسا على (ليس) ذكر العكبري عدة أوجه لـ (لا) إذا تكررت مع المعطوف من بينها: أن تبني الأول على الأصل، وترفع الثاني وذكر للرفع ثلاثة أوجه:

أ- أن تكون (لا) زائدة ويعطف ما بعد الواو على موضع لا واسمها.

ب- أن تكون (لَا) عاملة عمل (لَيْسَ) ترفع اسمها، وتنصب خبرها، ويجوز ذلك إِذا كَانَ الِاسْم نكرَة، ولكون (لا) نافية مثل (ليس) فحملها عليها قويٌّ فِي الْقيَاس وَإِذا قيست على (إنَّ) فِي الْعَمَل - مَعَ أنَّها نقيضتها - فحْملُها على نظيرتها أوْلى.

ج- أن تكون (لَا) ملغاة، وَيكون مَا بعْدهَا مُبْتَدأ وخبراً على مَا يُوجِبهُ الْقيَاس فِيهَا[33].

استخدم العكبري القياس هنا ونوعه **قياس الشبه**، بين "لا" النافية و"ليس"، حيث اشتركا في كون كل منهما أداة نفي تدخل على المبتدأ والخبر، فحُمِلَت "لا" على "ليس" في العمل.

فالقياس قائم على تقارب الصفات والمعنى والوظيفة النحوية بين الأداة المقيسة (لا) والمقيس عليها (ليس)، وليس على علة سببية كاجتماع ساكنين أو قرب العامل من المعمول، ولا على الاطراد، لذلك فهو قياس شبه.

3-جواز تقديم التمييز على فعله قياسا على تقديم الحال على فعله : أورد العكبري خلاف النحاة في تقديم التمييز على فعله بين ناف ومؤيد، فالبصريون ينفون ذلك،

وأجازه الفارسي والمبرد والكوفيون، وذلك قياسا على تقديم الحال على فعله، وأبان العكبري أن هذا القياس فاسد، وعلّل لفساده لكون الحال فضلة محضة، والمميز في حكم اللازم هنا لأنه الفاعل، فاختلفا[34]. ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن نحاة الكوفة، ونوع القياس هنا **قياس الشبه**، لأن أصحاب هذا القياس اعتمدوا على المشابهة في كون العامل فعلاً متصرفًا، والعلة هنا ليست تامة التطابق بين الأصل والفرع، وبيّن البصريون ومعهم العكبري فساد هذا القياس لوجود فارق جوهري بين المقيس والمقيس عليه فالحال فضلة، والمميز في حكم اللازم وهو الفاعل، فالتمييز هنا فاعل في المعنى، وإنما حول عن ذلك مبالغة، ونسب الفعل إلى المضاف إليه، ثم ميز بذكر ما هو فاعل في الأصل، فلو قدم لأصبح كتقديم الفاعل على الفعل، ولا شك أن تقديمه باطل كذلك تقديم التمييز.

4-عودة الضمير في الملحق بالمثنى (كلا وكلتا) بلفظ التثنية قياسا على المثنى، وجر ونصب (كلا وكلتا) بالياء ورفعهما بالألف قياسا على المثنى: ذكر العكبري الخلاف بين البصريين والكوفيين في (كلا وكلتا) فيرى البصريون أنهما اسمان مفردان مقصوران، ويرى الكوفيون أنهما مثنيَّان لفظا ومعنى، وحجة الكوفيين القياسية على أن (كلا وكلتا) اسمان مثنيَّان لفظا ومعنى من وَجْهَيْن: عودة الضَّمِير إِلَيْهما بِلَفْظ التَّثْنِيَة فِي بعض الْمَوَاضِع، كَقَوْل الشَّاعِر:

كِلاهما حِينَ جدَّ الجَرْيُ بينهما ... قد أَقْلَعَا وكِلَا أَنْفَيْهِما رابِي [35]

وعند الإضافة إلى ضمير يجران وينصبان بِالْيَاءِ ويرفعان بِالْألف. وأجاب البصريون والعكبري عن ذلك بأن الضَّمِير المثّنى يعود إِلَيْهِ على الْمَعْنى، والإفراد على اللَّفْظ، فهي مثل(مَن) و (كُلّ) فالضَّمِير يعود إِلَى اللفظ أحيانا كَقَوْلِه تَعَالَى: (**وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيٰمَةِ فَرْدًا**)[36] و(**بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ**)[37] وأحيانا يجمع حملا على الْمَعْنى، كَقَوْلِه – تَعَالَى- : (**وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِـرِينَ**) [38]و(**وَمِنَ ٱلشَّيَٰطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُۥ**)[39] و(**وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ**[40]).

وأمَّا جعلهَا بِالْيَاءِ فِي الْجَرّ وَالنّصب فليس لكونهما مثنى؛ إِذْ لَو كَانَ كَذَلِك لفعل ذلك مع الاسم الظاهر، كَمَا هو الحال فِي كلّ مثنَّى، وإنَّما سبب قلب الْألف يَاء مَعَ الْمُضمر وجهان:

ـ الشـــبه بين (كلا وكلتا) و(على وإلى ولدى) في ضرورة دخولها على اسم ولا تكون منفردة، وأن آخرها ألف، وكما تنقلب ألف (على) ياء مع الضمير كذلك ألف (كلا).
ـ لم تكن (كلا) عند الإضافة إلى المضمر إلا تابعة للمثنى، فجعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحسانا[41].

ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن نحاة الكوفة، ونوع القياس هنا قياس الشبه، حيث استدلوا على تثنية (كلا وكلتا) لفظا ومعنى باستخدامهما كالمثنى في عودة الضمير إليهما، وهذا بناء على تشابه بينهما وبين المثنى، دون وجود علة جامعة تامة بينهما، وردّ عليهم العكبري والبصريون بما ينقد هذا القياس.

1ـحمل قولهم: هذا الضارب الرجل، قياسا على قولهم: الحسن الوجه، فِي الْجمع بَين الْألف وَاللَّام وَالْإِضَافَة : ذكر العكبري أنه في الجمع بين الألف واللام والإضافة، يحمل: هذا الضارب الرجل، قياسا على قولهم: الحسن الوجه؛ لأنَّ الْإِضَافَة لم تعرف فيهمَا، أي أنها معنوية غير محضة، والجيَّدَ النصب؛ لمنع الْألف وَاللَّام للإِضَافَة، فإنْ قلت: هَذَا الضَّارِب زيدا، لا تجوز الْإِضَافَة؛ لِأَن الْقيَاس ترك الْإِضَافَة فِي الْجَمِيع، وجيزت إِذا كَانَ فِي الثَّانِي ألف وَلَام حملا لها على الْحسن الْوَجْه، فجرى مجراه على الْقيَاس[42]. واستخدم العكبري القياس هنا، ونوعه قياس الشبه؛ إذ شبه العكبري شبَّه اجتماع الألف واللام مع الإضافة في (الضارب الرجل) بالمسموع من العرب في (الحسن الوجه)، فألحق الفرع بالأصل، وليس التشابه هنا قائم على علة سببية، ولا على الاطراد، لذلك فهو قياس شبه.

2-لا يجـــوز إظهار (أن) بعد (حتى) قياسا على واو القسم في عدم ظهور الفعل معه وهو العامل، وقياسا على عامل الظرف، وقياسا على خبر المبتدأ في لولا ولعمرك.

ذكر العكبري أنه لا يجوز إظهار (أن) بعد (حتى) وإن وجد منقولا فهو شاذ لا يعتد به، وله وجه من القياس وهو أن حتى معناها الغاية سواء كانت عاملة أو غير عاملة، وهي تشبه في ذلك واو القسم الذي حذف عامله وهو فعل القسم، وكذلك عامل الظرف، وخبر المبتدأ بعد لولا وفي لعمرك[43].

استخدم العكبري القياس هنا ونوعه: قياس الشبه، حيث قاس امتناع ظهور "أن" بعد "حتى" على امتناع إظهار الفعل العامل في "واو القسم" و"لولا" و"لعمرك"، من جهة الوظيفة المعنوية التي تقتضي التعلّق دون ظهور العامل، وليس التشابه هنا قائم على علة سببية، ولا على الاطراد، لذلك فهو قياس شبه.

المبحث الثالث ـ قياس الطـــــــــــــرد:

1-ذكر المثنى بلفظ الجمـــــع (ضربت رؤوسهما) قياسا على المثنى (رأسهما) لأن التثنية في الحقيقة جمـــــع: ذكر العكبري أن من المجاز في التثنية: القمران للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر، وغلب عمر لشهرته؛ ولأنه اسم؛ بينما أبو بكر كنية، والاسم أخف، والأذانان للأذان والإقامة، ومنه كذلك ذكر المثنى بلفظ الجمع مثل: ضربت رؤوسهما، لكون التثنية في الحقيقة جمع، وليس للواحد إلا رأس واحد فاللبس مأمون، والقياس (رأسهما)[44]. استخدم العكبري هنا القياس ونوعه قياس الطرد، إذ لم يعتمد على مشابهة معنوية دقيقة، ولا على علة مؤثرة تؤثر في الحكم، بل اعتمد على قاعدة مطردة وهي: ذكر المثنى بلفظ الجمع إذا أُمن اللبس، فقوله: يجوز (رأساهما) على القياس مبني على تعميم حكم التثنية المعتاد في اللغة على هذه الحالة الخاصة، لأن الشرط (أمن اللبس) متحقق، إذن المقيس والمقيس عليه تشاركا في الصيغة والشروط، فالقياس هنا ما هو إلا إلحاق صورة بأخرى، بدون تعليل مؤثر أو مشابهة معنوية.

2-ثلاث مئات أو مئين قياسا على (ثلاث نسوة) : ذكر العكبري أن القياس أن يقال: ثلاث مئات أو مئين ــ بجمع مائة ــ وهذا الحكم ينطبق على الأعداد إلى (تسعمائة) كقولهم (ثلاث نسوة) ولكن لإضافة العدد للمائة، وإضافة المائة للدرهم طال الكلام، ولأن المميز مفرد (درهم) فلو جمعت (مائة) وهي عدد لأضافوا جمع العدد (مئات) إلى المميز (درهم) المفرد، وهذا ليس له أصل؛ لإضافة مرتبة الآحاد إلى الجمع[45].

استخدم العكبري القياس هنا ونوعه قياس الطرد؛ لأن العكبري قاس العدد "ثلاث مئات" على قاعدة مطردة في باب العدد وهي أن الأعداد من ثلاثة إلى عشرة مميزها يكون جمعا مجرورا بالإضافة، قياسًا على: "ثلاث نسوة" أو "ثلاثة كتب"، فنقول: ثلاث مئات أو مئين بجمعها كما جمعنا كلمة (كتب) السابقة مع العدد (3)، وخولف هنا القياس في قولهم: ثلاث مائة درهم ...فلم يجمعوا (مائة) مع وقوعها بعد العدد (3) لوقوع المميز (درهم) بعدها وهو مفرد، ولا يضاف الجمع إلى المفرد، كذلك المائة ومضاعفاتها تأخذ حكم ألفاظ العقود (20 ــ90) فالمميز بعدها مفرد، فالقياس هنا نوعه قياس طرد؛ إذ أنه تم فيه إلحاق صورة بأخرى، بدون ذكر العلة، وبدون وجود مشابهة معنوية.

3-دخول (منذ) على الزمن الحاضر والماضي قياسا على دخولها على (مذ) : ذكر العكبري أن (منذ) أغلب دخولها على الزمن الحاضر فتجـره بكونها حرف جر وتقدر بـ: (في) فتتعلق بالفعل الذي قبلها ظاهرًا أو مقدرًا، كقولك: أنت عندنا منذ اليوم، أما دخولها على الماضي قليل في الاستعمال وجائز قياسا، وتكون لابتداء الغاية أو تقدير المدة، بخلاف (مذ) فإنها تدخل على الماضي لابتداء مدة الزمان أو بيان جملة المدة، فيرتفع ما بعدها، وتدخل على الزمن الحاضر فتجره؛ لأنها اسم، فحكمها أوسع من حكم الحرف، وقد تجر الزمنين الماضي والمضارع وتجرهما جوازا مثل (منذ) لأنها تكون حرفا أيضا[46]. استخدم العكبري القياس هنا ونوعه قياس الطرد، حيث قاس العكبري "منذ" بـ "مذ" في دخولها على الماضي والحاضر، معتمدا على اتحاد الصورة النحوية بينهما، بدون ذكر العلة، وبدون وجود مشابهة معنوية.

4-(الْـــوَاو) لَا تدل على التَّرْتِيب عِنْد الْجُمْهُور فهي تقع موقعا يمتنع فيه الترتيب، قياسا على التثنية، التي لا تفيد سوى الاجتماع، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب، قياسا على جواب الشرط الذي يرتب على الشرط فتستعمل فيه الفاء دون الـــواو: بيّن العكبري أن (الواو) لا تدل على الترتيب عند الجمهور، وحجتهم في ذلك القياس، وهو أن الواو تقع موقعا يمتنع فيه الترتيب، مثل قولك: المَال بَين زيد وَعَمْرو، وسَوَاء زيدُ وَعَمْرو سيّان، واخْتصم زيد وعمرو، في كل ما سبق لا تصلح "الفاء" بدلا عن "الواو"، وَلَو أبدلت الواو بالفاء وقلت (فعمرو) لم يجز؛ لأنَّ (بَينا) يَقْتَضِي أَكثر من وَاحِد؛ ولأنَّ التَّسَاوِي والاختصام لَا يكون فِي الْوَاحِد، ومن ذَلِك أنَّ الْعَطف بِالْوَاو نَظِير التَّثْنِيَة، والتثنية لَا تفِيد سوى الِاجْتِمَاع، وكذلك الواو تمتنع من موضع الترتيب فيه واجب، فـ(الْوَاو) لَا تسْتَعْمل فِي جَوَاب الشَّرْط لما كَانَ مرتّبا على الشَّرْط، وَالْفَاء تسْتَعْمل فِيهِ[47]. ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن الجمهور ونوعه قياس الطرد؛ لاطراد استعمال الواو في نظائر لا تفيد الترتيب، واطراد امتناعها في نظائر يُشترط فيها الترتيب، من غير وجود علة جامعة، ومن غير مشابهة بباب آخر.

5-اسم الإشارة جاء على حرفين (ذا) لأنه منفصل في حكم الظاهر، ومنهم من جعله اسما ظاهرا لأنه يوصف ويوصف به، قياسا على أي اسم ظاهر، فلابد أن يكون على حرفين يبدأ بحرف ويقف على الآخر : أوضح العكبري الخلاف بين البصريين والكوفيين في اسم الإشارة (ذا) فالبصريون يرون أن اسم الإشارة للمذكر (ذا) والكوفيون (ذ) لوحدها دون ألف، وحجة البصريين من وجهين:

ـ ليس في الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد، واسم الإشارة منفصل في حكم الظاهر، فالقياس لا يقتضي مجيء الاسم على حرف واحد، بل يقتضي أن يبتدئ بحرف ويقف على حرف آخر، ومنهم من جعل (ذا) اسما ظاهرا لأنه يوصف ويوصف به.

ـ عند تصغيره يقال: (ذيّا) يعود إلى أصله، فإنْ قيل: أحيانا يُزَاد فِي المصغَّر مَا لَيْسَ مِنْهُ، كَمَا لَو صغرت (هَل وَقد) بعد التسمية بهما، فإنَّك تزيدُ عَلَيْهِ حَرْفاً آخر، قيل: دعت الْحَاجة بعد التَّسْمِيَة إِلَى تكميله فِي التصغير، ولا دليل هُنَا على زِيَادَة الْألف قبل التصغير، حتى يقال الزِّيَادَة مختصَّة بِالتَّصْغِير[48].

ذكر العكبري القياس هنا نقلا عن نحاة البصرة ونوعه قياس الطرد؛ لأن البصريين وقفوا على قاعدة مطردة وهي: الأسماء الظاهرة المستقلة لا تكون على حرف واحد؛ لذلك رأوا أن "ذا" على حرفين (الذال + الألف)، ولم يعتمد على مشابهة معنوية دقيقة، ولا على علة مؤثرة تؤثر في الحكم، بل اعتمد على قاعدة مطردة.

6-(كيف) اســـم وليس حرفا قياسا على أنها يبدل منها، وأنها يجاب به عنها، ويتم الكلام بها مع اسم واحد، وأنه يليها الفعل : بيّن العكبري أن القياس أن تكون (كيف) اسما لا حرفا، وذلك من ثلاثة أوجه:

أَحدهَا: لإبدال الاسم مِنْهَا كَقَوْلِك: كيفَ زيدٌ أمريضٌ أم صحيحٌ؟ ولَا يُبدل من الِاسْم إلا الاسم.

وَالثَّانِـــي: يجاب عنها بالاسم، كَأن تقول: كيفَ زيد؟ فَيقال: صحيحٌ، وَلَو كَانَت حرفا لأجيب عنه بالحرف.

وَالثَّالِث: التَّقْسِيم، وَهُوَ أنْ يقالَ: تمام الكلام بها مع اسم واحد دلالة على اسميتها بخلاف الحرف، الذي لا يتم الكلام معه مع اسم واحد ما هدا حرف النداء، وإيلائها الفعل مباشرة وبدون حاجز دلالة على اسميتها، نحو: كَيفَ صنعتَ؟ لأن الفعل لا يلي الفعل بدون فاصل بينهما، وطالما هي ليست حرفا، وليست فعلا تعيّن أَن تكونَ اسْما فهو الأَصْل[49].

استخدم العكبري القياس هنا ونوعه قياس الطرد، فهو يُخرج (كيف) من كونها حرفا أو فعلا، إلى كونها اسمًا مبنيًّا، معتمدا في ذلك على عدة قواعد: الإبدال، الإجابة عنها بالاسم، تمام الكلام بها، مجيء الفعل يعدها مباشرة، والعكبري لم يقف عند مجرد الشبه أو الاحتمال، بل طبّق القواعد النحوية على "كيف"، فجعلها تدخل تحتها.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في كتاب اللباب، وصلنا إلى النتائج الآتية:

1-اختلف في المذهب النحوي للعكبري، فقيل: إنه بغدادي وقيل: كوفي، وقيل: بصري، والأخير هو الراجح.

2-تقارب المعنيين اللغويّ والاصطلاحي للقياس، ففي اللغة يعني: التقدير، قاس الشيء: قدره، وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل.

3-يشكل القياس النحوي القاعدة الأساسية في منهج العكبري في التحليل والتعليل، فلم يكن العكبري ناقلًا لأقوال السابقين فحسب، بل كان يميل للتحليل والتعليل والقياس والترجيح والكشف عن الدقائق التي تؤسس القواعد.

4-مارس العكبري في كتابه اللباب أنماطًا متعددة من القياس وجدت منها: ست مسائل في قياس العلة، وسبع مسائل في قياس الشبه، وست مسائل في قياس الطرد.

ـ **قياس العلـــة:** حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، بإرجاع الحكم إلى علّة تركيبية أو دلالية، كما في منع "أخرى، وأُخر" من الصرف للعدل والوصف.

ـ **قياس الشـــبه**: حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه في الصيغة أو البنية غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، كقياس امتناع ظهور "أن" بعد "حتى" على امتناع إظهار الفعل العامل في "واو القسم" و"لولا" و"لعمرك"، من جهة الوظيفة المعنوية التي تقتضي التعلّق دون ظهور العامل.

ـ **قياس الطـــرد:** أن يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة (المناسبة) في العلة، وذلك بتطبيق القواعد النحوية العامة على فروع جديدة، كما في إثبات اسمية "كيف".

1-أحيانا القياس يكون من العكبري، وأحيانا نقله عن نحاة البصرة أو الكوفة، وأحيانا يوافق هذا القياس المنقول عن أحدهم وأحيانا يرفضه معللا رفضه له.

2-بعض الأحيان يصرح العكبري بالقياس، وأحيانا يأتي به ضمنا دونما تصريح، وإن كنت اعتمدت في هذا البحث على ما صرح به.

3-القياس الذي صرح به جاء في مسائل نحوية وصرفية وصوتية، واقتصرت في هذا البحث على المسائل النحوية.

4-استخدم العكبري القياس في حسم الخلاف بين البصريين والكوفيين، وغالبًا ما يكون مناصرا للمذهب البصري.

5-في أحيان كثيرة يجعل العكبري القياس وسيلة من وسائل الترجيح أو دفع الشذوذ.
6-يكشف العكبري عن العلل وراء الأحكام مثل العدل والوصف، وعلة حذف ياء المنقوص المنصرف، ولم يقف على قياس شيء بشيء دونما تحليل وتعليل.
7-لم يغفل العكبري عن منهج النحاة في الجمع بين السماع والقياس، لكنه كان إذا وجد سماعًا شاذًا نبّه على شذوذه، وأقام القياس على خلافه.
8-تأثر في منهجه بالبصريين أمثال سيبويه وابن جني والأنباري، وكان دقيقا في شرحه، وفي صياغته للعلة، مما يجعله حلقة مهمة في تاريخ تطور القياس النحوي.
وبهذا يتبين أن القياس النحوي عند العكبري لم يكن مجرد أداة شكلية، بل كان منهجًا تحليليًا اعتمد عليه في تفسير البنية والإعراب، وترتيب الخلافات، وتقرير القواعد، ومن هنا تتضح أهمية اللباب في تاريخ الدرس النحوي وأصوله، فهو مرآة لمرحلة نضج القياس النحوي وامتداده في عصور النحو المتأخرة.

التوصيات:

1-ضرورة استكمال دراسة اللباب من جوانب أصولية أخرى كالسماع واستصحاب الحال.
2-استكمال بقية المسائل الصرفية والصوتية لاقتصاري في هذا البحث على المسائل النحوية.
3-إبراز دور العكبري في تأصيل العلل النحوية مقارنة بغيره من النحاة المتقدمين والمتأخرين.
4-الاهتمام بالبحث في أصول النحو وعدم التركيز على البحوث النحوية والصرفية فقط

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــــش:

1 . ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900 ـــ 1994، 100/3، 101.

2 . ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، 39/2.

3 . ينظر: الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ، 2000م، 74/17، وسير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1427هـ، 2006م. 106/16.

4 . ينظر: وفيات الأعيان، 342/7، 127/6.

5 . ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت: 1089هـ)، تح: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 1406هـ، 1986م، 121/7.

6 . بغية الوعاة، 39/2.

7 . ينظر: المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت: 1426هـ)، دار المعارف، ص 279.

8 . ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، تح: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 2005م، 1426هـ، ص 128.

9 . ينظر: مقدمة كتاب اللباب بتحقيق غازي مختار طليحات، 21/1.

10 . ينظر: مقدمة كتاب اللباب بتحقيق غازي مختار طليحات، 21/1.

11 . ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001م، 179/9.

12 . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، 1407هـ، 1987م، 968/3.

13 . كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت: 816هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1403هـ، 1983م، ص 181.

14 . ينظر: الحدود في علم النحو، الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، السنة 1421هـ، 2001م، ص 2.

15 . ينظر: الحدود في علم النحو، الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذي، شهاب الدين الأندلسي (ت: 860هـ)، تح: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112، السنة 1421هـ، 2001م، ص 10.

16 ـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: 577ه)، قدم لهما وعنى بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1319 ه ـــ 1971 م، ص 93.

17 ـ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: 577ه)، قدم لهما وعنى بتحقيقهما: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1319 ه ـــ 1971 م، ص45، 46.

18 . الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، الطبعة الثانية، 1427هـ ـــ 2006 م، ص 79.

19 . ينظر: الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي، ص 85.

20 . ينظر: لمع الأدلة، ص 105، 107، 110.

21 . ينظر: الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي، ص 82.

22 . ينظر: الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: الدكتور عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلميّة، الطبعة الثالثة، 1429هـ، 357/1.

23 . ينظر: الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي، ص 94.

24 . ينظر: الاقتراح في أصول النحو ط البيروتي، ص 81.

25 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: 616هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ ـــ 1995م، 82/1، 83.

26 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 153/1، 154، 155، 156.

27 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 219/1.

28 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 326/1، 327.

29 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 508/1، 509.

30 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 515/1.

31 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 142/1.

32 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 175/1.

33 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 237/1، 238.

34 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 300/1، 301.

35 . البيت للفرزدق من البحر البسيط في: النوادر في اللغة، أبو بي زيد الأنصاري، تح: الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، (1401 هـ - 1981م)، ص 453، والخصائص، 317/3، وأسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، (1420هـ- 1999م)، ص210.

والشاهد: في موضعين: أحدهما: (كلاهما قد أقلعا) فقد عاد الضمير مثنى إلى (كلاهما)، مراعاة لمعناها، حيث قال: (أقلعا)، والآخر: قوله (وكلا أنفيهما رابي) فأخبر عن (كلا) بمفرد، وهو (رابي) مراعيا للفظ (كلا)، وهذا دليل على جواز مراعاة لفظ (كلا) ومعناها.

36 . سورة مريم، الآية 95.

37 . سورة البقرة، من الآية 112.
38 . سورة النمل، من الآية 87.
39 . سورة الأنبياء، من الآية 82.
40 . سورة يونس، من الآية 42.
41 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 398/1 ــ 402.
42 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 439/1، 440.
43 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 46/2.
44 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 98/1، 99.
45 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 325/1.
46 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 370/1، 371.
47 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 417/1، 418.
48 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 484/1، 485.
49 . ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 86/2، 87.